

Mudher Mustafa Al-Hillawi

Baghdad – Iraq

Banking and Economic Adviser

Mobile:07901920469

07901761569

E-mail: mudherhillawi@yahoo.com

مظهر مصطفى الحلوي

بغداد – العراق

مستشار مصرفي واقتصادي

نقال _ ٠٧٩٠١٩٢٠٤٦٩

٠٧٩٠١٧٦١٥٦٩

البريد الالكتروني:

مؤتمر الصيرفة والمالية للعراق

الصيرفة : تحدي القرن الحادي والعشرين

عمان ٤-٥ نيسان ٢٠٠٧

المصارف العراقية الخاصة الطريق الى الامام

Banking in Iraq : The21st century Challenge

Iraqi Banks :The Way Forward

السيد رئيس الجلسة المحترم

السادة الحضور الكرام

تحية طيبة :-

بدأ أود ان أرحب بكم نيابة عن المصارف العراقية الخاصة ورابطة المصارف العراقية لحضور مناقشتنا لطروحات المصارف العراقية الخاصة وفاق العمل .

مرت المصارف العراقية الخاصة منذ تأسيس أول مصرف خاص وبدء ممارسة العمل المصرفي في عام ١٩٩٢ ولحد اليوم بالعديد من المتغيرات والتطورات ومنحت اجازات لمصارف عديدة وصدرت تشريعات متعددة لتنظيم هذه المصارف وتحديد مساراتها . الا ان هذه المسيرة لم تكن بالسهلة ولم تحقق لحد الان سوى منجزات محدودة ولكنها جوهرية وفعالة اعتمدت في الغالب على امكاناتها الذاتية ، والمعروف ان هذه المصارف مارست منذ نشأتها ولغاية العام ٢٠٠٣ العمليات المصرفية التقليدية والمحدودة بالصيرفة المحلية ولم تكن لديها اتصالات دولية قبل العام ٢٠٠٣ الا ان بعض هذه المصارف بادرت في اواسط ٢٠٠٣ باجراء اتصالات ولقاءات مع مصارف عربية وخليجية وأجنبية بهدف الوصول الى وضع اتفاقيات مصرفية وفتح حسابات لديها للبدء ببعض العمليات الاولية وبدأت بالتحويل الخارجي وبشكل محدود لفترة من الزمن .

الا ان بداية عام ٢٠٠٤ شهد توسعا مضطربا في تأسيس هذه العلاقات وبدأت تزداد وتتطور بشكل متسارع في عام ٢٠٠٥ ، حيث بدأت أيضا عمليات فتح الاعتمادات المستندية وأصدار خطابات الضمان .

Mudher Mustafa Al-Hillawi

Baghdad – Iraq

Banking and Economic Adviser

Mobile:07901920469

07901761569

E-mail: mudherhillawi@yahoo.com

مظهر مصطفى الحلاوي

بغداد – العراق

مستشار مصرفي واقتصادي

نقال _ ٠٧٩٠١٩٢٠٤٦٩

٠٧٩٠١٧٦١٥٦٩

البريد الالكتروني:

وشهد العام الماضي ٢٠٠٦ انتشارا واسعا لهذه العلاقات والعمليات وبدأت بوادر طموحات أوسع في هذا المضمار الى نهاية عام ٢٠٠٦ وبداية عام ٢٠٠٧ .

ولاشك ان البنك المركزي العراقي قد ساعد كثيرا في توفير الظروف الملائمة لعمل هذه المصارف وسعى الى اجراء تشريعات ملائمة لخدمة العمل المصرفي وصدر بذلك قانون البنك المركزي العراقي الجديد وقانون المصارف في عام ٢٠٠٤ وتضمن هذه القانون وضع ضوابط واجراءات من شأنها تشجيع المصارف الخاصة ، كما وأصدر تعليمات متعددة لتنفيذ هذين القانونين وتسهيل مهمتها وتصحيح مساراتها والتوجه نحو صيرفة متطورة وتتعامل مع المصارف العربية والاجنبية .

كما توالت عمليات منح الاجازات المصرفية للمصارف الخاصة ولكن ذلك لم يحصل ضمن برامج وخطط مدروسة ذات اهداف مرحلية واضحة وكان توفر رأس المال هو الاساس المعتمد في تأسيس هذه المصارف ولكن وبعد صدور قانون المصارف بدأت عمليات منح الاجازات تأخذ بنظر الاعتبار النوعية والاهداف .

ولذلك أصبحت المصارف الخاصة تتفاوت وبشكل حاد احيانا في إمكاناتها وأستعداداتها للتوسع والتطور ، ولايزال عدد من هذه المصارف تعمل بأمكانات ضعيفة جدا ولم تستطع مواكبة متطلبات تطورات رأس المال والمتطلبات الأخرى

الا ان تحديد الحد الأدنى لرأس المال من قبل البنك المركزي العراقي الذي جرى في أواخر العام ٢٠٠٦ ب ٢٥ مليار دينار كحد ادنى والذي يجب تحقيقه في نهاية النصف الاول من هذا العام ٢٠٠٧ على أن تصل الى الهدف الأكبر ٥٠ مليار دينار كما هو الاصل في فترة زمنية لاحقة ، أعطى دفعا أكبر لعمليات زيادة رأس المال .

يبلغ حاليا عدد المصارف الخاصة التي أجيّزت والتي تمارس أعمالها في العراق ٢٥ مصرفا اضافة الى فرع مصرف خليجي واحد يقع رأسمال تحت مظلة رأس مال الشركة الام .

كما يبلغ مجموع رساميل هذه المصارف ٨٣٢ مليار دينار عراقي (حوالي ٦٤٠ مليون دولار امريكي) موزعة وفق المجموعات التالية: -

<u>عدد المصارف المجازة</u>	<u>رأس المال بالدينار العراقي</u>
١	١٠٠ مليار دينار
٦	دون ١٠٠ مليار ولغاية ٥٠ مليار
١٠	دون ٥٠ مليار ولغاية ٢٥ مليار
$\frac{٨}{٢٥}$	دون ٢٥ مليار

كما يبلغ مجموع فروع هذه المصارف العاملة مع الفروع المخطط لها أن تعمل خلال عام ٢٠٠٧ (٢١٤ فرعا) وهذه موزعة توزيعا جغرافيا عشوائيا وكان للوضع الامني أثر بالغ في عرقلة انتشار الفروع ولكن بدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ انتشارا أوسع للفروع المستقبلية في المحافظات الجنوبية وفي إقليم كردستان ولكن هنالك صعوبات وتعقيدات في منح الاجازات المصرفية في إقليم كردستان .

وبصورة عامة تشترك كافة المصارف الخاصة بالخصائص المشتركة التالية (مع بعض التفاوت بين مصرف وآخر).

١. ضعف رأس المال وتركز الجزء الاعظم منها بيد مستثمرين محدودين وعدم سعة شبكة المساهمين.
٢. ضعف "الحس المؤسسي" لدى هذه المصارف بسبب سيطرة الحس الفردي والعائلي للملكية .
٣. لم تتم لحد الان أية عملية تقويم لهذه المصارف من جهة اختصاصية .
٤. محدودية أجهزة وأساليب الرقابة على المصارف وعدم وجود برامج رقابية واضحة .
٥. ضعف الرقابة الداخلية في غالبية هذه المصارف .

٦. عدم وجود مركز تدريبي للكادر المصرفي مدعوما بقدرات مالية وفنية ثابتة ، ومع ذلك فقد تحقق الكثير من البرامج التدريبية والتي اعتمدت بشكل أساسي على جهود ومساعدات مؤسسات دولية مثل : البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية IFC والمركز الدولي للمشاريع الخاصة CIPE، وكما نذكر بشكل خاص مؤسسة "ازدهار" التي وضعت برامج متطورة وطموحة وعقدت العديد من الدورات التدريبية داخل وخارج العراق ، ولاتزال تمارس هذا النشاط وبجهد متواصل وفعال .

٧. عدم وضوح السياسات الائتمانية في المصارف الخاصة بشكل عام ولاتزال تعمل وفق ممارسات تقليدية وتفتقر الى الجرأة والمرونة والفهم المؤسسي لمفهوم الائتمان ودوره المباشر في تنشيط الاقتصاد الوطني ، اضافة الى استحواذ كبار المساهمين على الجزء الاعظم من الائتمانات لدى هذه المصارف .

٨. هنالك قصور في تعامل أجهزة وشركات الدولة مع المصارف الخاصة وبالرغم من صدور تعليمات وتوجيهات متناثرة في السنوات الثلاثة الاخيرة بهذا الاتجاه الا أن ذلك لم يطبق عمليا وأصبح العمل المصرفي للدولة وأجهزتها حكرا على المصارف الحكومية وهذا الامر يتناقض مع توجهات الدولة لبناء الاقتصاد الحر وتنمية القطاع الخاص في هذا المضمار.

٩. قبل حوالي سنتين جرت لقاءات مع السيد وزير المالية السابق وأبلغنا بوجود توجيه بتخصيص نسبة ١٠% من أعمادات تجارة العراق الخارجية (استيرادات الوزارات وخاصة وزارة التجارة ووزارة الصحة) الى بعض المصارف الخاصة (وفق تقديرات وألية وضعت في حينها) ومن خلال بنك التجارة العراقي TBI، وبدأت بعض المصارف الخاصة التهيئة لعقد سلسلة اجتماعات مع بنك التجارة العراقي ، وتم الاتفاق على وضع اتفاقية مصرفية لهذا الغرض ،وجرت سلسلة من الاجتماعات وعدد آخر من التعديلات ،ولكنها لم ترى النور وكانت في كل محاولة تجابه المصارف الخاصة بسلسلة من الشروط التعجيزية والمتغيرة بأستمرار

Mudher Mustafa Al-Hillawi

Baghdad – Iraq

Banking and Economic Adviser

Mobile:07901920469

07901761569

E-mail: mudherhillawi@yahoo.com

مظهر مصطفى الحلوي

بغداد – العراق

مستشار مصرفي واقتصادي

نقال _ ٠٧٩٠١٩٢٠٤٦٩

٠٧٩٠١٧٦١٥٦٩

البريد الالكتروني:

خلقت حالة من الاحباط وحصلت قناعة لدى غالبية المصارف بعدم جدوى هذا المجال للعمل .

وفي اوائل عام ٢٠٠٥ سرت موجة من اتفاقات لبعض المصارف العراقية الخاصة بتوقيع اتفاقيات عمل مشتركة Joint Ventures مع بعض المصارف العربية والخليجية وكان المخطط لها أن تحقق تطورا نوعيا كبيرا في العمل المصرفي الا انها لم تحقق ذلك وأصبحت بصورة عامة أشبه بفروع للمصارف الام .

كما ان المصارف الخاصة بذلت جهودا متواصلة في تأسيس العلاقات المصرفية الخارجية والبعض منها قطع أشواطا جيدة جدا في هذا المضمار وحصل على تسهيلات مصرفية في مجال تنفيذ العمليات الخارجية وخاصة في مضمار الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الخارجية ، ونجحت في الاردن ولبنان ودبي والبحرين ، وأود هنا أن أشيد بالدور المتميز الذي قامت بعض المصارف الاردنية في تعاونها مع بعض المصارف العراقية الخاصة وتقديمها التسهيلات في العمليات المصرفية الخارجية وخاصة الاعتمادات المستندية .

الا ان هذه العمليات لاتزال محدودة وعلى الرغم من محاولات متواصلة وجادة لبعض المصارف العراقية الخاصة (ومن خلال علاقات مصرفية سابقة لمسؤوليها)لتأسيس العلاقات المصرفية مع البنوك الاوربية والامريكية واليابانية الا أن هذه المصارف لم تبدي لحد الان تعاونا كافيا تحت ذريعة قوانين (غسيل الاموال) التي أصبحت سلاحا ذو حدين ويتضمن الكثير من المبالغات ويتناقض كليا مع مبدأ (سرية العمل المصرفي) التي اعتادت المصارف العالمية اعتمادها والتي كانت هي الاساس في تقويم مصداقية هذه المصارف .

ولكن على الرغم من الصعوبات والعقبات التي جابهتها والتي تجابهها المصارف العراقية الخاصة والظروف المعقدة التي تمر بها الا انها تفخر بأنها خرجت من تحت هذا الركام الهائل من الضغوط بعدد من النتائج الايجابية .

١. نجحت في اعادة الثقة في الشارع والاقتصاد العراقي الخاص الى مفهوم "المصارف الخاصة" بعد غياب هذا المفهوم فترة طويلة (من عام ١٩٦٤ ولغاية عام ١٩٩٢).
٢. حققت قواعد زبائن واسعة وأستقطبت أموالا خاصة كبيرة من خلال أسهم هذه المصارف والودائع لديها .
٣. حققت لها وجودا في الوسط المصرفي العربي والخليجي وتواصل الجهد للدخول الى الوسط الدولي من خلال مشاركتها في العديد من المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية العربية والاجنبية .
٤. استطاعت بعض هذه المصارف تقديم خدمات مصرفية جديدة الى السوق العراقية حيث بادر مصرفان لتقديم خدمات مصرفية لائتمانات مهنية جديدة، كما بادر أحد المصارف بأصدار منتج مصرفي جديد ولأول مرة في تاريخ المصارف العراقية وهو "شهادات الايداع" بعمليتي الدينار العراقي والدولار الامريكي .
٥. قام ١١ مصرفا خاصا بتأسيس أول مؤسسة لضمان الائتمان هي (الشركة العراقية للكفالات المصرفية) في تاريخ العراق برأسمال يبلغ حاليا ٥,٧٥٠ مليون (خمسة مليارات وسبعمائة وخمسون مليون دينار عراقي) وهي تخصص بأصدار ضمانات لائتمانات قصيرة ومتوسطة الاجل SME تقدمها المصارف لزبائنها وبشروط واجراءات ميسرة ، وذلك لتشجيع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لايمكك أصحابها الضمانات الكافية ولكن المصارف التي تمنحها القروض لديها الفئاعة بهولاء الزبائن . وكان لمؤسسة "ازدهار" دورا فعالا في مساعدة المصارف في تحقيق هذا المنجز ومن خلال المعونات الفنية المتواصلة كما وقعت الشركة اتفاقية منحة رأس المال مع المؤسسة التنموية الدولية USAID .
٦. تأسيس "رابطة المصارف العراقية الخاصة " التي تقوم بتزويد المصرف بالمعلومات المهمة والحديثة وتقييم دورات تدريبية للكادر المصرفي لكافة المصارف وفق ضوابط سهلة . وان باستطاعة الرابطة ان تمارس دورا مهما في الوسط المصرفي ولكنها بحاجة الى الدعم والتعاون من قبل مؤسسات الدولة .

Mudher Mustafa Al-Hillawi

Baghdad – Iraq

Banking and Economic Adviser

Mobile:07901920469

07901761569

E-mail: mudherhillawi@yahoo.com

مظهر مصطفى الحلوي

بغداد – العراق

مستشار مصرفي واقتصادي

نقال _ ٠٧٩٠١٩٢٠٤٦٩

٠٧٩٠١٧٦١٥٦٩

البريد الالكتروني:

لقد أثبتت المصارف الخاصة العراقية خلال خمسة عشر عاما منذ بدء عملها في عام ١٩٩٢ ولحد الان قدرات نسبية جيدة جدا في مقاومة الظروف الصعبة وتحقيق الاستمرارية والسعي نحو الافضل ولكنها بحاجة الى توفير عوامل أفضل لتحقيق الطموحات الحقيقية :-
أولا :- تحقق نسبة أعلى من الاستقرار الامني .

ثانيا :- تعاون وتعامل أجهزة الدولة ومؤسساتها مع هذه المصارف وابداء المرونة معها وتسهيل مهامها .
ثالثا :- ممارسة البنك المركزي العراقي دورا مباشرا وأكثر فاعلية من خلال أجهزة الرقابة لديه ، وكذلك اعادة النظر في منح الاجازات المصرفية واعادة دراسة المصارف القائمة وتقويمها .

رابعا :- السعي لتحقيق مشروع (مؤسسة ضمان الودائع) الذي سبق طرحه منذ سبعة أعوام تقريبا ولم يتحقق لحد الان ويكتسب هذا المشروع أهمية خاصة في تعزيز الثقة بالمصارف الخاصة .

خامسا :- انشاء مركز تدريب كبير للكوادر المصرفية مدعوما فنيا وماديا وبشكل ثابت من قبل مؤسسات الدولة .

وأشكركم ...

مظهر مصطفى الحلوي

المدير المفوض

مصرف الخليج التجاري

بغداد في نيسان ٢٠٠٧